

فانها تكون دائما مفتوحة طالبا للثقة فيما يكتر دوره ويستثناء  
لام التقرير في الاسماء استثناء منقطع لانها حرف التثنية  
قال ابن المبرد ليس مستثنى منها بل من قوله واكسرهم في ضمير  
اي واكسرهم فيما ذكر غيرهم من المعرقة وفيه بعد حيث  
اللفظ كما قال الشيخ زكريا **من معجزة امرئ وانشيد واوردة**  
**ولهم مع اثنين** قوله ابن الجوزي بدل من الاسماء كما قال الشيخ زكريا  
او عطف بيان وهو الاظهر فالمراد من الاسماء الانية واما قوله في  
وفي الاسماء خبر مقدم قوله كسرها وفي ابن عطف على قول  
وفي الاسماء فليس في محل بل خطأ من جهة المبنى وكذا من طريقة  
المعنى انما المبنى فلانة يلزم منه عيب في كلام الناظم وهو الابداء  
بجلا في ما قد يمتنع في تحقيق البناء وانما المعنى فلان الاسماء الكسرة  
الهمزة محصورة عند المصرفة الاسماء المذكورة فلا يصح العاطف  
بينهما على الطريقة المسطورة وايضا لا يصح حمل الاسماء على العوم  
ويكون العطف في قبيل التخصيص لانه جميع حمزة الاسماء على  
ليست موصولة ولا كلها محصورة مكسورة وكان الشيخ اراد  
بالاسماء ما في الهمز المكسورة السماعي فلا يخرج القياس  
وهو كل مصدر بعد الف فصل اربعة احرف فصاعدا لا يفعال

والافتعال

والافتعال والافتعال ما ورد في القرآن اوله واوله كفتح  
بما يفهم من كسر الهمزة في الفعل كسهرته في مصدره بالفتحة  
واما تفسير الهمزة بالصاد نحو اتها والفتحة واختلف  
اليدل واختلاف وانتقام فليس في محلها سابق من تحقيق المرام  
واما سائر الاسماء فمخلفة الاوائل ففتحها مفتوحة كالم او  
مكسورة كما برهيم او مضمومة كاجاج وقد يقال ان هذا حكمته  
يندفع بانه الضمير في كسره الى الهمز الوصل لا الهمز مطلقا شغ  
ما اختاره الناظم من التعريف باللام وحده والهمزة زائدة اذ لو كانت  
مقصورة لم تخذف كما لا تخذف همزة المجرى هو من جهة سبب  
واكثر الخفاة خلاف لما ذهب اليه الخليل من ان الهمزة  
ثنائية فزيد التعريف في اختصاص الهمزة وتفيد معنى فيها  
وهي بمنزلة قد وهل في الافعال وذلك ثنائى فكذلك همزة القول  
وجوزف همزة كثر استعمالها والحاصل ان الناظم يريد  
يريد همزة الوصل في السماعي وهو عشرة اسماء وقد ذكر سبقه  
منها بالورد هاء القرآن لانه تركها فيها ضرورة النظم كما قاله  
المصري وسبق الروي منها ابن ابي اسيد بن يعقوب بن لقره في  
تكسره لا يناد وانفعال في الاصل جمع فعل بناد وبناد وضمير

57